المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية - مسارات
The Palestinian Center For Policy Research and Strategic Studies - MASARAT

المؤتمر السنوي الثامن لمركز مسارات

تقرير إستراتيجي

القضية الفلسطينية .. مسارات المستقبل وإستراتيجيات التغيير

مسودة للنقاش

لجنة السياسات في مركز مسارات

إعداد: خليل شاهين

المحتويات

مقدمة	**1**
لماذا الآن؟	**2**
استشراف اتجاهات المسارات المستقبلية	**4**
• السيناريو الأول: استمرار الوضع الراهن	5
• السيناريو الثاني: عودة أجواء التسوية السياسية	6
• السيناريو الثالث: فرض حلول تصفوية وخطوات أحادية	7
• السيناريو الرابع: الخلاص الوطني	8
أين يقف الفلسطينيون اليوم؟	**9**
• على المستوى الإسرائيلي	9
• على المستوى العربي والإقليمي	11
• على المستوى العالمي	11
• على المستوى الفلسطيني	11
الأهداف الوطنية الإستراتيجية والمباشرة	**14**
• أولا: الأهداف الوطنية الإستراتيجية	14
• ثانيًا: الأهداف الوطنية المباشرة	14
• ثالثًا: الحلقة المركزية	14
المهمات المباشرة وآليات إنجاز الحلقة المركزية	**15**
• أولا: البرنامج السياسي الوطني	15
• ثانيًا: إعادة بناء التمثيل ومؤسسات منظمة التحرير	18
• ثالثًا: السلطة الوطنية	19
مهمات عاجلة	**23**

مقدمة

يستند هذا التقرير إلى استنتاجات وتوصيات عدد من الأوراق السياساتية المرجعية التي أعدّها باحثون ذوو خبرة في الدراسات المستقبلية والإستراتيجية، إضافة إلى أوراق إستراتيجية تعكس رؤى شبابية لذات المحاور التي تتناولها الأوراق المرجعية، أعدّها باحثون/ات شباب من أعضاء منتدى الشباب الفلسطيني للسياسات والتفكير الإستراتيجي، ممن اكتسبوا مهارات التفكير الإستراتيجي وتحليل السياسات خلال انخراطهم في برنامج تدريبي متخصص يعكف مركز مسارات على تنفيذه منذ سنوات عدة. كما يستند إلى مجموعة من التقارير والأوراق التي أنتجها المركز خلال الفترة الماضية، إضافة إلى مراجعة أدبيات وتقارير ذات صلة أصدرتها مؤسسات بحثية فلسطينية وإسرائيلية وخارجية عدة.

اعتمدت الأوراق المرجعية والشبابية توظيف تقنيات الدراسات المستقبلية في التفكير الإستراتيجي الفلسطيني كمنهجية علمية لدراسة البدائل المختلفة لمسارات الأحداث/الظواهر الراهنة في سياق تطورها في المستقبل القريب (Trends)، أي حتى العام ٢٠٢٥، بما يترتب على ذلك من تحديد فرص تقدم أو تراجع كل من هذه المسارات/السيناريوهات انطلاقًا من العوامل والمؤشرات القائمة حاليًا وديناميات تطورها وتأثيرها على الاتجاه العام لكل سيناريو.

على المستوى الإستراتيجي، ينطلق التقرير من الأهداف الإستراتيجية لكفاح الشعب الفلسطيني، ومن ثم الهدف الوطني المباشر، وتحديد الحلقة المركزية في المدى المنظور، التي يشكل الإمساك بها مفتاح إحداث تغيير إستراتيجي لصالح الشعب الفلسطيني وقضيته. ومن ثم يركز على أشكال التدخل/السياسات الأكثر فعالية لتحقيق أهداف الحلقة المركزية، باعتبارها نقطة البداية في استنهاض الحالة الوطنية والشعبية الفلسطينية باتجاه التأثير على اتجاهات المسارات المستقبلية، بما يكفل معالجة عناصر الضعف وتعظيم عناصر القوة الكفيلة بإفشال السيناريوهات السيئة، وتوفير مقومات تحقيق السيناريو/الخيار المفضل فلسطينيًا، بحيث تكون المهمات المباشرة وآليات التنفيذ ذات العلاقة بالحلقة المركزية بمنزلة خطة مقترحة للعمل الوطني على المدى القريب، توضع أمام المعنيين بعملية صناعة القرار الفلسطيني على المستويات الرسمية والوطنية والشعبية.

في سعيه للإجابة عن سؤال: ما العمل؟ يستند التقرير إلى السيناريوهات المتوقعة في نطاق المدى الزمني الذي يتناوله حتى العام ٢٠٢٥ كما قامت باستشرافها الأوراق المرجعية، ويعطي الأولوية لإستراتيجيات التغيير المطلوبة في المدى المنظور، في ضوء غياب اليقين السياسي تجاه المستقبل، أي في ظل انسداد أفق التسوية السياسية، سواء وفق «حل الدولتين» أو «الدولة الواحدة» من جهة، وسيناريو استمرار الوضع القائم من جهة أخرى، باعتباره سيناريو مفتوحًا على متغيرات لا تزال تخضع لعلاقات القوة المختلة لصالح تعميق منظومات السيطرة الاستعمارية الاستيطانية العنصرية. وبهذا المعنى، فإنه ينطلق من النقطة التي نقف فيها الآن لاستنهاض الحالة الفلسطينية

باتجاه إحداث تغيير تراكمي في موازين القوى يساهم في تعزيز الصمود والمكتسبات ومنع مزيد من التدهور الذاتي، وبناء حائط صد سياسي وكفاحي قادر على إحباط السيناريوهات/المسارات غير المرغوبة.

سوف تطرح هذه المسودة من التقرير، كما هو حال الأوراق المرجعية وأوراق الرؤى الشبابية، للنقاش والإغناء خلال جلسات المؤتمر السنوي الثامن لمركز مسارات، كما تنفتح لجنة السياسات في المركز على تلقي أية ملاحظات مكتوبة على مسودة التقرير، قبل تطويره ونشره بصيغته النهائية.

لماذا الآن؟

يتنامى شعور الفلسطينيين في مختلف تجمعاتهم في فلسطين التاريخية وبلدان اللجوء بالافتقار إلى إستراتيجية عمل وطني فعالة في مواجهة المخاطر متعددة الأبعاد التي لا تقتصر على محاولات شطب الحقوق الوطنية الفلسطينية، وبخاصة في ظل تنفيذ الخطة الإسرائيلية الأميركية المعروفة باسم «صفقة القرن»، بل تهدد الوجود الفلسطيني بحد ذاته، سواء عبر التغيير القسري للميزان الديمغرافي في نطاق فلسطين التاريخية، بما يشمل مخططات هدم تجمعات سكانية (العراقيب في أراضي ٤٨، والخان الأحمر في الضفة الغربية) ومنازل ومنشآت مختلفة، والتهجير القسري، وتوفير عوامل ضاغطة لتشجيع الهجرة، وارتفاع الأصوات المنادية بطرد الفلسطينيين والتطهير العرقي واسع النطاق، ومنع البناء، وبخاصة في المناطق (ج) الخاضعة للضم الصامت، تمهيدًا للضم «القانوني» المعلن، فيما تتعرض التجمعات الفلسطينية في عدد من بلدان اللجوء إلى مخاطر وجودية تهدد البقاء والهوية الوطنية، سواء عبر عمليات التدمير لبعض مخيمات اللاجئين، أو تشجيع الهجرة إلى الخارج، أو مخططات التوطين.

ثمة عوامل عدة تعزز هذا الشعور رغم مناعة الصمود الفلسطيني والتضحيات الجسيمة بأشكالها المختلفة، في مقدمتها انتقال إسرائيل وشريكتها الإدارة الأميركية من مقاربة إدارة الصراع إلى مقاربة حسم الصراع، كما تتجلى في الخطوات الجاري تنفيذها في سياق «صفقة القرن»، فيما يتعلق بالقدس والاستيطان واللاجئين والخنق الاقتصادي، وغيرها من إجراءات تنطلق من الوقائع التي تواصل إسرائيل فرضها بقوة الاحتلال والاستيطان والضم والتهويد، وتسعى عبر تجنيد الأموال والمشاريع الاقتصادية لتمويل تأبيد خضوع الفلسطينيين لمنظومات السيطرة الاستعمارية الاستيطانية. ويجري توظيف البيئة الإقليمية والدولية الحبلى بالصراعات والاستقطابات لتمرير مخططات شطب الحقوق الوطنية الفلسطينية، وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير والاستقلال والعودة، وإعادة ترميم صورة إسرائيل وتشريع وجودها في المنطقة كدولة طبيعية، وليست القوة القائمة بالاحتلال وفق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

غير أن عوامل أخرى تتضافر في تفاعلاتها لتصنع المشهد الراهن الذي يرى الفلسطينيون في استمراره توطئة لفرض الفصل الختامي في مسار النكبة الفلسطينية. ويكمن أول هذه العوامل في الانقسامات الداخلية والصراعات على مواقع القوة والنفوذ، إذ وصلت إلى حد ينذر بالفصل التام بين الضفة الغربية وقطاع غزة، مع

استمرار فشل كل محاولات إنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية. لقد أدى الانقسام إلى مأسسة التفكك في الحقل السياسي الوطني إلى كيانات سياسية ذات مراكز قيادية متناحرة على مقاس واقع التجزئة الذي تفرضه نتائج تعمق النظام الصهيوني الاستعماري، وتستمد «شرعية» بقائها أساسًا من شبكة زبائنية موالية ومنتفعة من ارتباطها بهذه الكيانات القائمة بشكلها ودورها الراهن تحت سقف منظومات السيطرة الاستعمارية متعددة الطبقات وفق خصائص التجمعات الفلسطينية في كل من معازل الضفة الغربية وقطاع غزة.

لذلك، فإن بقاء الانقسام يعني استفحال التفكك في الحقل الوطني واضمحلال مكانة الكيان السياسي التمثيلي، وغياب القيادة الموحدة والبرنامج الوطني الناظم والموجه للكفاح الجمعي الفلسطيني، واتساع فجوة عدم الثقة بين الفلسطينيين وكياناتهم السياسية. باختصار، إنه يعني كشف الفلسطينيين أمام التعامل معهم كمجموعات سكانية خاضعة لمنظومات سيطرة وفق ظروف المكان والزمان، وعرضة لمزيد من التجزئة وتفكيك هويتها الجمعية ونسيجها المجتمعي وقواها السياسية ومنظماتها الشعبية والمدنية، وإضعاف مناعتها في مواجهة الضغوط ومخططات شطب حقوق الفلسطينيين الفردية والجماعية.

في المقابل، يمتد الوضع الكارثي ليطال تراجع دور منظمة التحرير، وتحويلها إلى فريق في الصراعات الداخلية، ما أضعف صفتها التمثيلية وغيّب إرادتها السياسية اللازمة لتنفيذ قرارات هيئاتها القيادية معبرًا عنها بالمجلسين الوطني والمركزي، وفي مقدمتها إعادة النظر في العلاقات السياسية والاقتصادية والأمنية مع دولة الاحتلال، في ظل استمرار المسعى الإسرائيلي لإعادة تكييف شكل السلطة الفلسطينية ووظائفها بحدود سلطة حكم ذاتي تدير الشؤون الفلسطينية الداخلية تحت سقف منظومات السيطرة الإسرائيلية.

وتواجه السلطة الفلسطينية تحديات غير مسبوقة منذ إنشائها، إلى الحد الذي يجعل سيناريو انهيارها محتملًا، وبخاصة في ظل سياسة الضغط السياسي والخنق الاقتصادي، لإجبار القيادة الفلسطينية على القبول بالخطة الإسرائيلية الأميركية. وأدى وقف المساعدات الأميركية ووقف تسلم عائدات المقاصة التي تجبيها دولة الاحتلال، بعد اقتطاعها ما يعادل مخصصات عائلات الشهداء والأسرى، إلى تفاقم الأزمة المالية للسلطة التي تعاني أصلًا من العجز المتزايد في موازنتها العامة، في حين لا يزال قرار القمم العربية المتعاقبة بتوفير شبكة أمان مالي للسلطة بانتظار التنفيذ منذ فترة طويلة. وهو الأمر الذي أدى إلى الخصم من رواتب الموظفين العموميين، ورفع مديونية السلطة للمصارف والقطاع الخاص، وأثر على مستوى الخدمات التي تقدمها، وعلى القدرة الشرائية وتدفق السيولة في السوق الفلسطينية.

وفي قطاع غزة المحاصر، يعاني الشعب الفلسطيني من أوضاع اقتصادية واجتماعية كارثية، بفعل الحصار المتواصل والاعتداءات الإسرائيلية واستمرار الانقسام والإجراءات التي اتخذتها السلطة لإجبار حركة حماس على التخلي عن حكمها غير القادر أصلًا على توفير الحد الأدنى من الخدمات والاحتياجات للمواطنين. ورغم نموذج المقاومة الشعبية الذي مثلته مسيرات العودة الكبرى المستمرة منذ نهاية آذار/مارس ٢٠١٨، يتزايد الشعور بعدم تناسب الإنجازات المتحققة لتخفيف الحصار مع التضحيات الجسيمة، في وضع تكاد تتعادل فيه احتمالات التهدئة والحرب.

في ضوء ذلك، تأتي أهمية هذا التقرير في ظل الحاجة الفلسطينية، على المستويات الوطنية والشعبية، لإحداث انعطافة في مسارات العمل الوطني تعيد انتزاع زمام المبادرة استنادًا إلى خطة إستراتيجية تتوفر لها مقومات النجاح في مواجهة التحديات المتعاظمة أمام الشعب الفلسطيني وقضيته الوطنية، من خلال تبني رزمة مترابطة ومتداخلة من السياسات وأساليب العمل ووسائل التنفيذ الخاصة بكل من هذه المسارات.

وهو ما يتطلب البناء على الموقف الجماعي، الرسمي والوطني والشعبي، المتمسك بالحقوق الوطنية والتاريخية والرافض للخطة الإسرائيلية الأميركية، باتجاه إعادة تشكيل التوجه الإستراتيجي الفلسطيني انطلاقًا من خطة متكاملة تحظى بتوافق وطني، وتربط ما بين المكتسبات التي حققها نضال الشعب الفلسطيني وأهدافه الوطنية الإستراتيجية والأهداف الفرعية، وتركز على الحلقة المركزية ذات الأولوية في اللحظة التي يقف عندها الفلسطينيون اليوم، باعتبارها المدخل لاستنهاض الحالة الفلسطينية، واستعادة مكانة القضية الفلسطينية عربيًا ودوليًا، وتوفير متطلبات إحباط «صفقة القرن»، وإفشال السيناريوهات المفضلة لإسرائيل، بالتركيز على إحداث تغيير في ميزان القوى يخدم تقدم الكفاح الوطني التحرري للشعب الفلسطيني.

استشراف اتجاهات المسارات المستقبلية

تم وضع الورقة المفاهيمية للمؤتمر السنوي الثامن من خلال منهج تشاركي استند إلى لقاءات مع عدد من الشخصيات السياسية والأكاديمية، وملاحظات مكتوبة تلقتها لجنة السياسات من قبل عدد من الباحثين والخبراء في مجالات التفكير الإستراتيجي وتحليل السياسات، وشملت منهجية التحضير للمؤتمر وإعداد الأوراق المرجعية والمحاور المفترض تناولها في ضوء اتجاهات المسارات/السيناريوهات الرئيسية المتوقعة حتى العام ٢٠٢٥.

وفي ضوء ذلك، حددت الورقة المفاهيمية أربعة اتجاهات رئيسية يتفاعل في التأثير عليها، والتأثر بها، عدد من العوامل ذات الصلة بكل من الأوضاع والمتغيرات الفلسطينية والإسرائيلية والإقليمية والدولية. وبدورهم، عكف الباحثون المكلفون بإعداد الأوراق المرجعية وأوراق الرؤى الشبابية على استشراف احتمالات تطور كل من الاتجاهات الرئيسية، من خلال تحليل التأثير المتداخل لهذه الأوضاع والمتغيرات على كل من المحاور المقترحة، قبل المفاضلة بين البدائل المتاحة، واقتراح السياسات الملائمة لإحباط السيناريوهات غير المرغوبة وتوفير متطلبات تحويل السيناريو المفضل إلى خيار وطني فلسطيني.

شملت محاور الأوراق المرجعية والشبابية المواضيع الآتية: مستقبل السلطة الفلسطينية بين البقاء والانهيار، ومستقبل قطاع غزة في ضوء السيناريوهات المتوقعة، والإستراتيجيات الإسرائيلية للتعامل مع الشعب الفلسطيني وأرضه وحقوقه الوطنية، والسيناريوهات الاقتصادية الفلسطينية المستقبلية، ومستقبل الحركة الوطنية الفلسطينية، ومقاربات إنهاء الانقسام، والسيناريوهات المستقبلية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية.

وتوفر هذه الأوراق مادة استشرافية علمية يمكن العودة إليها لمزيد من التفاصيل حول كل محور في ضوء السيناريوهات المتوقعة. ولذلك، يكتفي هذا التقرير بعرض موجز لأبرز الاتجاهات المستقبلية لكل من هذه

السيناريوهات على النحو الآتي:

السيناريو الأول: استمرار الوضع الراهن

هذا هو السيناريو القائم حاليًا، أي استمرار الوضع الحالي، الذي يركز عليه التقرير باعتباره يمثل أولًا النقطة التي يقف فيها الفلسطينيون اليوم، وثانيًا لكونه سيناريو مفتوحًا على التأثر بمتغيرات لا تجعله قابلًا للاستمرار في ضوء ما ينطوي عليه من وقائع يجري فرضها على الأرض، وترجح قابلية تحوله إلى سيناريو آخر، وثالثًا لأنه يتضمن تحديات يمكن للفلسطينيين تحويلها إلى فرص لإحداث انعطافة باتجاه إنهاء الانقسام، والتحلل من قيود والتزامات اتفاق أوسلو وملحقاته، واستعادة إطار الصراع التحرري مع النظام الاستعماري الاستيطاني.

كانت المقاربة الإسرائيلية الأميركية، وبخاصة ما قبل دخول الرئيس دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، تقوم على تبني إدارة الصراع كوسيلة للحفاظ على الوضع القائم، وهي مقاربة كان يرى العديد من الأطراف الإقليمية والدولية أنها تلبي مصالحهم في عدم انفجار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بما في ذلك توفير وسائل داعمة لسياسة البقاء التي شكلت الإطار الموجه لسياسات السلطة الفلسطينية ذاتها. وينطوي الوضع القائم على أفضليات لدولة الاحتلال توفر لها مزيدًا من الفرص لتوسيع منظومات السيطرة على الفلسطينيين وأرضهم ومواردهم، وإعادة تشكيل وظائف السلطة الفلسطينية بحدود خدمة مسارين رئيسيين: إدارة الشأن العام الفلسطيني بصفتها إدارة ذاتية، وضبط الأوضاع الأمنية في النطاق الفلسطيني كأحد مستويات منظومة الأمن الإسرائيلي.

غير أن التوظيف المتسارع للوقائع الاستعمارية الاستيطانية المفروضة في سياق سيناريو الوضع القائم أحدث تحولًا باتجاه مقاربة حسم الصراع بدلًا من إدارته، وهو السياق الذي تندرج فيه «خطة ترامب». لذلك، بات الوضع القائم ينذر باشتداد وطأة التحديات التي تواجهها السلطة الفلسطينية، بطريقة تهدد فرص نجاح الاستمرار في سياسة البقاء، وتجعلها تعادل، وربما تزيد، عن فرص انهيار السلطة، في ظل غياب اليقين تجاه المستقبل السياسي والاقتصادي للسلطة. كما تنطبق مخاطر استمرار الوضع القائم على قطاع غزة، مع استمرار سياسة الحصار والفصل الإسرائيلية، وإبقائه أسيرًا لمعادلة «الهدوء مقابل المال والغذاء».

ولذلك، لم يعد الوضع القائم قابلًا للاستمرار في ظل مقاربة حسم الصراع بالاستفادة من النتائج التي وصل إليها المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، وتصاعد التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني والسلطة و«حكم حماس» على حد سواء، وفي مقدمتها: الحرب التي تشنها إدارة ترامب وخطتها المعروفة باسم «صفقة القرن» على الشعب الفلسطيني وحقوقه ومحاولات إخضاع القيادة الفلسطينية للقبول بهذا الخطة، وخطر تحول الانقسام إلى انفصال دائم لقطاع غزة عن الضفة الغربية، ومخاطر الوصول إلى انهيار اقتصادي ومالي تعجز معه السلطة عن إدارة الشأن العام الفلسطيني، وتفاقم الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية الكارثية في قطاع غزة، واتساع فجوة عدم الثقة الشعبية بالسلطتين المفتقرتين إلى الشرعية في الضفة والقطاع، مع تزايد مظاهر السخط والاحتجاج الشعبي الواسع على خلفية الاختلال المتزايد في منظومة العدالة الاجتماعية والشعور بالاقصاء والتهميش، على غرار حراك الضمان الاجتماعي في الضفة، وحراك «بدنا نعيش» في القطاع.

السيناريو الثاني: عودة أجواء التسوية السياسية

وهو سيناريو «أجواء السلام» التي تضغط لإشاعتها إدارة ترامب لتمرير «صفقة القرن» من بوابة «السلام الاقتصادي» والتطبيع العربي الإسرائيلي. إلا أنه في حال توفرت عوامل تسمح بإثارة أوهام التسوية السياسية حتى عبر عملية تفاوضية شكلية، ولو من بوابة تعديل بروتوكول باريس الاقتصادي وتفادي خطر وصول السلطة إلى حالة من الانهيار الاقتصادي عبر الاستفادة من المشاريع الاقتصادية، فإن فرص نجاح هذا السيناريو في التوصل إلى تسوية نهائية للصراع معدومة ضمن المدى المنظور، في ظل الموقف الفلسطيني الرافض للتعامل مع «صفقة القرن» كأساس ومرجعية لأية عملية تفاوضية، والاندفاع الإسرائيلي المتسارع باتجاه تنفيذ مخططات الضم.

ومع أن المؤشرات الحالية لا تشير إلى فرصة لتحقق سيناريو انتعاش أوهام التسوية أو العودة إلى عملية تفاوضية شكلية، إلا أن فرصة هذا السيناريو يمكن أن تتعزز في حالة حدوث متغيرات أو تطورات على المستويات الإسرائيلية أو الفلسطينية أو الدولية، أو جميعها، تجعل من الممكن إحياء إطار تفاوضي ما، من نوع إخفاق حزب الليكود بزعامة نتنياهو في الحصول على أغلبية في انتخابات أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، خلافًا للتوقعات، بشكل يمنعه من تشكيل حكومة ائتلاف يميني متطرف، وتحقيق أحزاب إسرائيلية على شاكلة حزب «أزرق أبيض» بزعامة بيني غانتس ويائير لابيد نتائج في الانتخابات تسمح بتشكيل حكومة يمين وسط، أو تشكيل حكومة وحدة وطنية. لا يبدد هذا الاحتمال في حالة تحققه خطر الضم في الضفة الغربية، إذ لا يُخفي غانتس دعمه له، ولكنه يفضل أن يتم من خلال اتفاق متفاوض عليه مع الجانب الفلسطيني، ما يعني الاستعداد للانخراط في عملية سياسية يأمل أن تحقق هدف ضم بعض المستوطنات.

المتغير الآخر يتعلق بمصير «صفقة القرن»، واحتمال تزايد العقبات أمام فرص تنفيذها، ما قد يدفع باتجاه فشلها أو وضعها على الرف، وبخاصة إذا رفضت دول عربية وازنة، التعامل معها كأساس صالح للمفاوضات، إلى جانب مواقف مماثلة من الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين، وكذلك الأمم المتحدة، وهي الأطراف الشريكة للولايات المتحدة في اللجنة الرباعية الدولية. ويضاف إلى ذلك أن «صفقة القرن» مرتبطة بالرئيس ترامب وفريق إدارته، واحتمال عدم فوزه بولاية رئاسية ثانية في انتخابات العام ٢٠٢٠ قد يسدل الستارة على «الصفقة».

قد تُولّد إزاحة «صفقة القرن» عن المشهد ظروفًا جديدة لبذل جهود لإعادة إحياء العملية السياسية، حتى ولو كانت شكلية، لأن الفراغ السياسي مع استمرار الوضع القائم يهدد بفتح الطريق أمام مزيد من التوتر في الأراضي الفلسطينية، أو انفجار الأوضاع مع تزايد المأزق الاقتصادي والمالي الذي تواجهه السلطة الفلسطينية بشكل يهدد بقاءها، وينذر إما بمواجهة ميدانية واسعة، أو حالة من الفوضى.

أما المتغير الأهم، فيتعلق بالوضع الفلسطيني، إذ إن ثبات الموقف الفلسطيني على الرفض القاطع للتفاوض على أساس «صفقة القرن»، وبرعاية أميركية احتكارية، يعتبر أحد أهم أوراق القوة لعزل موقف إدارة ترامب وبناء

حائط صد سياسي على طريق إفشال خطتها، لكن سحب هذه الخطة من التداول في منطقة تكره الفراغ، قد ينعش الرهان الرسمي الفلسطيني على إمكانية تضافر جهود عربية ودولية لإعادة إطلاق عملية سياسية ضمن إطار تفاوضي دولي، أو متعدد الأطراف، أو ربما العودة مرة أخرى إلى محاولات التفاوض جزئيًا على قضايا محددة، مثل تعديل بروتوكول باريس الاقتصادي، وبخاصة في حالة فشل نتنياهو في تشكيل حكومة ائتلافية يمينية، ووصول الوضع الاقتصادي والمالي للسلطة إلى حافة الانهيار.

في نهاية المطاف، فإن كل هذه الاحتمالات في ظل شبه إجماع إسرائيلي على بقاء وتوسيع الاستيطان والضم ورفض قيام دولة فلسطينية مستقلة، تعني اضمحلال فرص التوصل إلى تسوية نهائية، ما يبقى العوامل الرئيسية المؤثرة في عدم قابلية الوضع الحالي للاستمرار قائمة.

السيناريو الثالث: فرض حلول تصفوية وخطوات أحادية

إن استبعاد سيناريو العودة إلى أجواء أوهام التسوية السياسية وفق الشروط والمؤشرات الراهنة، يعني أن اتجاه المتغيرات التي ينطوي عليها سيناريو الوضع الحالي يساهم في ترجيح كفة الانتقال إلى السيناريو الثالث، أي فرض حلول تصفوية وخطوات أحادية، وتطور مواجهة ديبلوماسية وميدانية تؤدي إلى تفجّر الصراع بطريقة تهدد بانهيار مؤسسات السلطة.

من حيث الجوهر، فإن سيناريو إشاعة أوهام السلام في ظل المؤشرات الراهنة، واتضاح معالم «صفقة القرن»، واتساع مخططات الاستيطان والضم الزاحف أو الصامت حتى الآن، ليس سوى غطاء لتمرير سيناريو استمرار الوضع الحالي، الذي لا يعني السكون وعدم حدوث تغيير على أرض الواقع، بل يعني الحاجة لشراء الهدوء أو الصمت الفلسطيني، لاحتواء التطورات والتوترات بما يخدم عدم انفجار الصراع.

إن اللحظة التي قد تشهد نهاية سيناريو استمرار الوضع الحالي باتت أقرب من أي وقت مضى، حسب تأثير العديد من العوامل التي تجعل استمرار هذا الوضع صعبًا، وربما مستحيلًا، مثل التصعيد المتسارع في سياسات تعميق الاحتلال والاستيطان، واحتمال فوز اليمين المتطرف في انتخابات الكنيست القادمة، وتشكيل حكومة تتبنى في برنامجها المعلن الضم الفعلي لأجزاء واسعة من الضفة الغربية، أو فرض القانون الإسرائيلي في المستوطنات، أو حتى مجمل المنطقة (ج)، إن لم يقدم نتنياهو على ذلك قبل الانتخابات لتعزيز فرصه بالحصول على أكبر عدد من مقاعد الكنيست، وإمكانية الاعتراف الأميركي بهذه الخطوات الإسرائيلية، على غرار الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على هضبة الجولان المحتلة، حتى قبل الإعلان عن «صفقة القرن».

هناك متغيرات محتملة قد تعزز من هذا السيناريو، ومنها أن تؤدي الخطوات الإسرائيلية الأحادية، والإعلان رسميًا عن «صفقة القرن» وتحميل الجانب الفلسطيني مسؤولية رفضها، وتسريع محاولات فرضها على الأرض؛ إلى دفع القيادة الفلسطينية لاتخاذ خطوات عملية، من نوع تنفيذ بعض قرارات المجلسين الوطني والمركزي بشأن شكل السلطة والعلاقة مع إسرائيل، والشروع في خطوات عملية لإنهاء الانقسام، وحدوث تطورات ميدانية تدفع نحو مواجهة شعبية واسعة، وتراجع أو انهيار اقتصادي، أو تفجر صراع الخلافة في حالة غياب الرئيس عن

المشهد السياسي دون ترتيب مؤسسي مسبق لكيفية إشغال منصب الرئاسة، بطريقة تهدد بالانزلاق نحو حالة من الفوضى، وتفكك مؤسسات السلطة، بشكل يستدعي تدخلًا إسرائيليًا قد يصل إلى إعادة احتلال مناطق (أ)، واستغلال الوضع الناشئ لفرض ترتيبات جديدة تطال شكل السلطة ووظائفها، كما تطال الجغرافيا بما يخدم مخططات الضم وتوسيع منظومات السيطرة الاستعمارية.

جزء مهم من احتمالات هذا السيناريو، وبخاصة فيما يتعلق بالخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب، بات مطروحًا على الأجندة الإسرائيلية الرسمية، وفي أوساط الخارطة الحزبية، وكذلك يتصدر اهتمامات عدد من مراكز البحث والتفكير الإسرائيلية. ولكن جزءًا مهمًا من الردود الفلسطينية المطلوبة في المقابل، لا يزال مطروحًا أيضًا في الهيئات القيادية الفلسطينية على مستوى منظمة التحرير والسلطة، وكذلك على مستوى القوى السياسية ومراكز البحث والتفكير، وقد يجري وضعه موضع التنفيذ في لحظة ما من تطور الصراع، أو نتيجة لضغط متزايد من القوى والشارع الفلسطيني على القيادة.

ويعني ذلك أن هذا السيناريو لا يعني تصفية القضية الفلسطينية، أو شطب حقوق الشعب الفلسطيني، بل استمرار الصراع وفق إطار جديد يطوي حقبة «أوسلو»، وقد يشكل رغم صعوبة تداعياته نقطة تحول نوعية باتجاه استعادة إطار الصراع التحرري في مواجهة النظام الاستعماري الاستيطاني الساعي لتجسيد مشروع «إسرائيل الكبرى» في نطاق فلسطين التاريخية، ومعها هضبة الجولان.

السيناريو الرابع: الخلاص الوطني

ثمة عوامل تدفع باتجاه هذا السيناريو، الذي يعتبر الخيار الفلسطيني المفضل. وهو يعني توفير رد فلسطيني فعّال على السيناريوهات الثلاثة المذكورة، في ضوء الرفض الفلسطيني لاستمرار الوضع الراهن، ورفض استئناف المفاوضات على أساس «صفقة القرن» أو التعاطي مع مقاربات «السلام الاقتصادي»، وكذلك إدراك مخاطر سيناريو فرض حلول تصفوية وخطوات أحادية.

إن المخططات الأميركية الإسرائيلية، خصوصًا في المرحلة الراهنة، تستهدف تصفية القضية الفلسطينية من مختلف جوانبها، وبالتالي تستهدف الفلسطينيين جميعًا، ماضيًا وحاضرًا ومستقبلًا، وإن عدم تضمين «صفقة القرن» أي عرض لحل سياسي يمكن أن يقبله حتى أكثر الفلسطينيين اعتدالًا؛ يوفر قاعدة قوية لتوحيد الفلسطينيين على أساس برنامج وطني توافقي، بغض النظر عن جذور وأسباب تباعدهم الكبيرة التي لا يمكن إنكارها. فالمشروع الاستعماري الاستيطاني دخل مرحلة جديدة من خلال مغادرة الادعاء باستعداده للتوصل إلى تسوية مع الفلسطينيين إلى إحياء مخطط إقامة «إسرائيل الكبرى» على كل فلسطين، مع منح الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا تحت السيادة الإسرائيلية.

انطلاقًا من ذلك، وفي ظل الإجماع الوطني الرافض لما يسمى «صفقة القرن»، هناك إمكانية ملموسة لشق الطريق أمام المسار/الخيار الوطني الذي يتطلب رؤية شاملة تستخلص الدروس والعبر من التجارب السابقة، وتفتح الطريق لمسار جديد يتضمن إستراتيجية سياسية ونضالية جديدة قادرة على إحباط المؤامرات والمخططات

المعادية، خصوصًا «صفقة ترامب»، وإعادة النظر في العلاقة مع الاحتلال وشكل السلطة ووظائفها وفق قرارات المجلسين الوطني والمركزي، وإنهاء الانقسام وتحقيق الوحدة الوطنية على أساس حل الرزمة الشاملة، الذي يخرج منه الكل منتصرًا، والأهم أنه يعالج أسباب الانقسام وجذوره، فضلًا عن وجوب توفر إرادة سياسية مستعدة لدفع الأثمان المطلوبة.

ورغم صعوبة تحقق هذا السيناريو في ظل مؤشرات الوضع الحالي، وسمات الوضع الفلسطيني، إلا أن هناك عددًا من نقاط القوة التي تجعل من الممكن تحويل هذا السيناريو إلى الخيار الفلسطيني المفضّل، في مقدمتها عدالة القضية الفلسطينية، وتفوقها الأخلاقي، وصمود الشعب الفلسطيني وتصميمه على إبقاء قضيته حية، إلى جانب الأبعاد العربية والإسلامية والدولية والإنسانية للقضية الفلسطينية، لا سيما أنها عامل مهم يؤثر على الاستقرار والسلام والأمن في المنطقة والعالم، ما يجعلها موضع اهتمام لدى مختلف اللاعبين الفاعلين على المستويين الإقليمي والدولي، في ضوء الاتجاهات العالمية على المدى المتوسط، التي تشير إلى أن النظام العالمي أحادي القطبية يتراجع ليحل مكانه نظامٌ تعدديٌّ لا تحتل فيه الولايات المتحدة دور القوة العظمى الأولى.

أين يقف الفلسطينيون اليوم؟

يراوح الفلسطينيون في نطاق رفض سيناريو استمرار الوضع الراهن، ولكن دون سياسات عملية قادرة على مراكمة الإنجازات على طريق تغيير هذا الوضع، رغم الانتقال الإسرائيلي الأميركي إلى موقع الشراكة الكاملة في تغيير المعادلات التي ظلت سائدة ما قبل وصول ترامب إلى البيت الأبيض، عبر فرض متغيرات يومية على الأرض في سياق تسريع عملية الاستثمار السياسي والشرعنة القانونية للوقائع الاستعمارية الاستيطانية. وتوفر سمات الوضع الراهن على المستويات الفلسطينية والإسرائيلية والإقليمية والدولية مؤشرات حول النقطة التي يقف فيها الفلسطينيون اليوم من أجل اعتماد إستراتيجية وطنية قادرة على فرض معادلات موجهة لتغيير موازين القوى بما يخدم الكفاح الفلسطيني. ويمكن تلخيص سمات الوضع الحالي بما يأتي:

على المستوى الإسرائيلي

- يتزايد الانزياح نحو التطرف والعنصرية في إطار الخارطة السياسية وعلى مستوى الرأي العام الإسرائيلي، ولم يعد مبدأ «حل الدولتين» مطروحًا على الأجندة الإسرائيلية التي بات يتصدرها الجدل حول مستوى وكيفية وتوقيت ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية، وسبل التطبيق العملي لقانون «الدولة القومية لليهود» الذي ينكر أي حقوق جماعية لغير اليهود في نطاق فلسطين التاريخية وهضبة الجولان. ويشير الاتجاه العام لنتائج الوقائع المفروضة على الأرض إلى عملية تراكمية تُحدِث تغييرات في منظومات السيطرة الإسرائيلية الاستعمارية، وتنهي إلى حد بعيد شكل العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية التي تحددت بموجب اتفاق أوسلو وملاحقه الاقتصادية والأمنية والمدنية.

- انتقل الحفاظ على الوضع الراهن في الإستراتيجية الإسرائيلية المدعومة من الإدارة الأميركية من وسيلة لإدارة الصراع إلى أداة للحسم الإستراتيجي. لا يعني ذلك حدوث تغيير جوهري على أهداف «رؤية نتنياهو» منذ العام ٢٠٠٩، غير أن مقاربته لتحقيقها شهدت تحولًا جذريًا معلنًا. فقد بات يرى أن إستراتيجية إدارة الصراع مع مواصلة البناء على المتغيرات التي تفرضها إسرائيل على الأرض لتعميق الاحتلال والاستيطان والضم الزاحف والعنصرية، والقضاء على أية فرصة لقيام دولة فلسطينية مستقلة، قد حققت أغراضها، واستنفدت أدواتها منذ انهيار المفاوضات التي توسط فيها جون كيري، وزير الخارجية الأميركي في عهد إدارة الرئيس باراك أوباما السابقة حتى العام ٢٠١٤، وأن الوقت قد حان للتحول باتجاه مقاربة حسم الصراع. وهو استنتاج يشاركه فيه فريق إدارة ترامب برئاسة جاريد كوشنر وعضوية: جيسون غرينبلات، المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي، وديفيد فريدمان، السفير الأميركي لدى تل أبيب. كما تجلى بالموقف الأميركي لحسم الصراع بشأن مكانة القدس وقضية اللاجئين ومستقبل المستوطنات، واستبعاد «حل الدولتين».

- في هذا الإطار، تنطلق «خطة ترامب» من السعي لتغيير إطار الصراع وإعادة تعريف مبنى ومعنى القضية الفلسطينية من جوانبها المختلفة لصالح تبني إطار فرض تسوية سياسية، أو حسم الصراع إن تعذر التوصل إلى تسوية تفاوضية، وفق مرجعية الأمر الواقع. وهو ما يعني التبني الكامل للمقاربة الجديدة لتحقيق «رؤية نتنياهو»، القائمة على حسم الصراع انطلاقًا من الوقائع الاستعمارية الاستيطانية المتراكمة، ضمن أفق سياسي واقتصادي جديد يقوم على أساس تحالف معلن أو مضمر مع بعض دول الإقليم على قاعدة مواجهة الخطر الإيراني.

- تتضمن هذه المقاربة إحكام سيطرة النظام الاستعماري الاستيطاني العنصري على مجمل المنطقة الواقعة بين نهر الأردن والبحر المتوسط، مع ضم أجزاء من الضفة الغربية، وفق منظومات سيطرة متعددة الطبقات أو المستويات Multi layered matrix of control يتم إنتاجها حسب خصائص كل من تجمعات الفلسطينيين في هذه المنطقة، بما فيها المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ما يعني إعادة فرض ترتيبات جديدة لدور هذه السلطة ووظائفها في إطار حكم ذاتي مقلّص، مع استمرار إخراج مليوني فلسطيني في قطاع غزة من المعادلة الديمغرافية، عبر تكريس انفصاله جغرافيًا عن الضفة، وفرض نموذج سيطرة وتحكم خاص بالقطاع.

- تحقق إسرائيل نجاحات في استمرار الإفلات من المساءلة والمحاسبة على المستوى الدولي، رغم انتهاكاتها اليومية لحقوق الإنسان الفلسطيني، وجرائمها التي ترقى إلى مستوى جرائم حرب حسب القانون الدولي. ويتم ذلك بفضل معادلة تكاد تكون فريدة من نوعها، تحافظ فيها إسرائيل على منسوب متنامٍ في علاقاتها الاقتصادية والتجارية والأمنية مع عدد متزايد من الدول على المستويين الإقليمي والعالمي، رغم معارضة الأغلبية الساحقة من هذه الدول لسياساتها الاحتلالية والاستيطانية وانتهاكاتها المتواصلة للقانون الدولي وحقوق الإنسان الفلسطيني. ويؤكد ذلك أهمية بلورة وتنفيذ سياسات فلسطينية موجّهة لإضعاف مكامن القوة التي توفرها هذه المعادلة لإسرائيل، وتركز على رفع الثمن الذي عليها دفعه جراء استمرارها في سياساتها

الاستعمارية العنصرية، وبضمن ذلك وجوب استلهام وتعميم نموذج حركة المقاطعة، وسحب الاستثمارات، وفرض العقوبات ضد إسرائيل.

على المستوى العربي والإقليمي

- تشغل المنطقة بحروب ونزاعات تغذي حالة الاستقطاب المتزايدة على المستوى الإقليمي، وتساهم في تراجع مكانة القضية الفلسطينية، بحيث لم تعد على رأس سلم أولويات العمل العربي المشترك في ظل متغيرات عربية تدفع إلى حرف الاهتمام نحو بناء محاور لا ترى في إسرائيل التهديد الأول والمباشر للأمن القومي العربي وحقوق الشعب الفلسطيني.
- يشهد الفضاء المدني تراجعًا غير مسبوق، وبخاصة مع قمع أو تعثر الانتفاضات الشعبية في عدد من البلدان العربية، ونجاح الثورات المضادة في بعضها. وقد تراجع دور الأحزاب والأطر الشعبية ومنظمات المجتمع المدني، التي باتت تعاني من تراجع الحريات، علمًا بأنها كانت الحاضنة الداعمة للشعب الفلسطيني وقضيته، وتشكل صوتًا ضاغطًا على سياسات الدول العربية.

على المستوى العالمي

- يعدّ صعود الشعبوية اليمينية والجماعات المناهضة لحقوق الإنسان في العديد من البلدان من أبرز الاتجاهات الرئيسية على المستوى العالمي. ولم يتوقف هذا المنحى على صعود ترامب وخطابه الشعبوي العنصري ووصوله إلى سدة الرئاسة في الولايات المتحدة، مع ما ترتب عليه من انزياح حاد في السياسة الأميركية باتجاه الشراكة الكاملة مع دولة الاحتلال في السعي لتصفية الحقوق الفلسطينية، بل يمتد ليشمل صعود التيارات الشعبوية القومية اليمينية في بلدان كانت تعتبر داعمة للشعب الفلسطيني وقضيته، سواء في أميركا اللاتينية، أو أوروبا، أو حتى في آسيا.
- تشكل سياسات ترامب، وبخاصة نقل السفارة الأميركية إلى القدس، تشجيعًا للعديد من البلدان للإقدام على خطوات مماثلة، أو وضعها على أجندتها. كما يسهم صعود الشعبوية اليمينية في تقليص مساحات الفضاء المدني في العديد من البلدان، بما في ذلك التأثير على دور حركات التضامن العالمية وحركات المقاطعة التي تتعرض لحملات متزايدة لتجريمها واتهامها بمعاداة السامية. ويُشكّل هذا المنحى على المستوى العالمي بيئة ملائمة لتوسيع الخطاب الشعبوي العنصري لنتنياهو واليمين المتطرف في إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في أراضي ٤٨ و٦٧ على حد سواء، كما يجري توظيف هذه التحولات العالمية لتكريس إفلات إسرائيل من المساءلة والمحاسبة على انتهاكاتها لحقوق الإنسان الفلسطيني.

على المستوى الفلسطيني

- لا يوجد حل وطني للقضية الفلسطينية في المدى المنظور، وتشير استطلاعات الرأي إلى أن ثلاثة أرباع الجمهور الفلسطيني يعتقدون أن الدولة لن تقوم خلال السنوات الخمس المقبلة. ورغم التراجع المتواصل

في فرص إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وفق برنامج منظمة التحرير، إلا أن ذلك لا يعني أن الخيارات البديلة باتت في متناول اليد، وبخاصة الدولة الواحدة، بل يعني أن الصراع المتواصل الذي يفرضه بقاء المشروع الاستعمري الاستيطان العنصري مفتوحًا على سيناريوهات مختلفة، يتطلب في المقابل إبقاء الخيارات الإستراتيجية الفلسطينية مفتوحة أيضًا، مع مراعاة استمرار الجهود لاستنفاد فرص الحل القائم على فكرة تجسيد الدولة الفلسطينية، بالرغم من تزايد صعوبة تحقيقه، دون التفريط بالأهداف الوطنية الإستراتيجية التي يحددها هذا التقرير.

- يوفر الانقسام الداخلي فرصة لإسرائيل لمواصلة سياسة الفصل بين قطاع غزة والضفة الغربية وقطع الطريق على أي فرصة لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. ويعتبر الانقسام العامل الأول الذي يهدد بالانفصال الكامل بين الضفة والقطاع، ويحول دون استعادة دور منظمة التحرير ومكانتها التمثيلية كإطار جبهوي، ويؤجج الصراع على الشرعية والتمثيل بين كيانات سياسية متناحرة بدلًا من بناء نظام سياسي موحد، ويقطع الطريق على فرص التوافق على برنامج وطني على أساس القواسم المشتركة، وبلورة إستراتيجية سياسية وكفاحية موحدة، بما في ذلك إضعاف القدرة الفلسطينية على مواجهة الخطة الإسرائيلية الأميركية.

- يؤدي تزايد حدة الاستقطاب السياسي والحزبي في ظل الانقسام واتساع مظاهر الهيمنة والإقصاء والحكم الفردي في كل من الضفة والقطاع إلى مزيد من الانكماش في الفضاء المدني، مع تقليص الهامش المتاح أمام حرية التعبير عن الرأي وتكوين الجمعيات وتراجع دور القوى والأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات والمنظمات المدنية. وفي غياب المشاركة السياسية الديمقراطية، وتغييب السلطة التشريعية وصولًا إلى حل المجلس التشريعي لصالح تركيز مزيد من السلطات والصلاحيات في يد الرئيس، وحرمان جيل كامل من حقه في انتخاب ممثليه؛ تشهد مساحات التأثير على عملية صنع القرار مزيدًا من التقلص لصالح اتساع مساحة غياب الشفافية والمساءلة وشيوع مظاهر الفساد، ويتزايد الشعور بالإقصاء والتهميش، وبخاصة لدى النساء والشباب، وعدم الثقة بمؤسسات الحكم والأحزاب السياسية، والتشكيك في شرعية الكيانات السياسية القائمة.

- تتزايد التحديات أمام السلطة الفلسطينية بطريقة تمسّ بقدرتها على وضع وتنفيذ الخطط التنموية وتوفير الخدمات مع تفاقم المأزق الاقتصادي والمالي الذي تعانيه، بفعل الضغوط الاقتصادية الإسرائيلية والأميركية، وتراجع المساعدات الخارجية، وتزايد العجز في الميزانية العامة، والسعي لرفع الإيرادات العامة بزيادة الجباية من المواطنين، وتزايد الاختلال في منظومة العدالة الاجتماعية؛ الأمر الذي ساهم في نشوء حراكات اجتماعية احتجاجية على غرار الحراك المناهض لتطبيق قانون الضمان الاجتماعي. كما يواجه حكم «حماس» في قطاع غزة، الخاضع للحصار والمهدد بالاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، مأزقًا حادًا يعجز معه عن توفير الحد الأدنى من احتياجات المواطنين، وتتزايد حالة الاحتقان الداخلي والحراكات المطلبية على غرار حراك «بدنا نعيش»، في وقت ينعدم فيه الأمن الغذائي، وتتزايد معدلات الفقر والبطالة والهجرة، وبخاصة في أوساط الشباب.

وحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، يعاني المجتمع الفلسطيني من انتشار الفقر بأنواعه المختلفة، حيث وصلت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر في الضفة والقطاع في العام ٢٠١٧ إلى ٢٩,٢٪، ووصلت نسبة من هم تحت خط الفقر المدقع ١٦,٨٪. وكان الفقر في قطاع غزة في العام ٢٠١٧ (٥٣٪) أعلى بكثير منه في الضفة الغربية (١٣,٩٪)، وساهم قطاع غزة بحوالي ٧١٪ من الفقراء الفلسطينيين في العام ٢٠١٧ بينما ساهمت الضفة الغربية بحوالي ٢٩٪ منهم. وكان الفقر المدقع في قطاع غزة (٣٣,٤٪) أيضًا أعلى منه في الضفة الغربية (٥,٨٪).

- في المقابل، تواصل السلطة التلويح بتنفيذ قرارات هيئات منظمة التحرير دون وضعها موضع التنفيذ، وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع دولة الاحتلال، والتحلل من قيود والتزامات اتفاق أوسلو وملحقاته، بما فيها التنسيق الأمني، وإعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها. وهو الأمر الذي يضعف السلطة وثقة المواطن بقدرتها على أداء مهماتها، في وقت تواصل فيه سلطات الاحتلال سحب المزيد من صلاحياتها لصالح توسيع دور وصلاحيات «الإدارة المدنية»، في سياق عملية تهدف إلى تكريس دور السلطة كإدارة لحكم ذاتي محدود.

على المدى المتوسط، في حالة رفض ومقاومة السلطة لهذه السياسة الإسرائيلية، لا يمكن التقليل من إمكانية ازياد وزن الأصوات اليمينية المتطرفة في إسرائيل، التي تدعو إلى تدخل مباشر لتغيير شكل السلطة ودورها، أو حتى استبدالها بسلطة أو سلطات عدة على المستويات المحلية، أو حتى تركها لتواجه مصير التفكك والانهيار تحت وطأة الضغوط. وبالمثل، تتردد دعوات من مستويات إسرائيلية لشن عملية عسكرية واسعة في قطاع غزة تستمر لأسابيع أو أشهر بهدف تدمير قدرات المقاومة وإضعاف «حماس» إلى الحد الذي لا يمكنها من القيام بدور يفوق ما تقوم به السلطة في الضفة كإدارة ذاتية.

- رغم انكماش مساحات الفضاء المدني، تشهد الحالة الفلسطينية بروز أشكال جديدة من العمل السياسي والكفاحي والتعبير عن الرأي والمبادرات الذاتية في مختلف المجالات الاجتماعية والثقافية والفنية، يتصدرها الشباب في الوطن والشتات، ويحتل كل منها حيزًا في فضاء يتشكل بسبب، وفي مواجهة، مظاهر الإقصاء والتهميش الطاغية ضمن المنظومة التقليدية للنظام السياسي الفلسطيني والحركة الوطنية (منظمة التحرير، السلطة، الأحزاب السياسية). وبمجموعها، تعبر هذه الأشكال الجديدة من العمل في مجالات متعددة عن القوى الصاعدة ضمن التيار الوطني العابر للجغرافيا والأحزاب، رغم تبعثر هذا القوى الجديدة وحاجتها للتنظيم والبناء والتشبيك على طريق إعادة بناء الحقل الوطني الموحد.

- تشكل مسيرات العودة الكبرى في قطاع غزة، رغم التضحيات الجسيمة التي رافقتها، محطة نوعية في مسار الكفاح الشعبي الفلسطيني، وتقدم نموذجًا يحتاج إلى المراجعة والتقييم والتطوير بما يخدم تعميمه على تجمعات فلسطينية أخرى. ويعكس هذا النمط من الفعل الشعبي الواسع، بالترافق مع أنماط المقاومة الوطنية والشعبية التي تشهدها الضفة الغربية، بما فيها القدس، والنضال الفلسطيني في أراضي ٤٨ في مواجهة الإجراءات العنصرية ومخططات التهجير القسري والهدم وتمزيق النسيج المجتمعي؛ تصميم الشعب الفلسطيني على التمسك بحقوقه، ومواصلة النضال ضد المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني.

الأهداف الوطنية الإستراتيجية والمباشرة

ينطلق التقرير في تحديده للمهات الآنية المباشرة لتحقيق حالة نهوض وطني قادرة على تعزيز وحدة وصمود الشعب الفلسطيني في الوطن وبلدان اللجوء والتصدي للمخاطر التي تتعرض لها القضية الفلسطينية، وفي مقدمتها تعميق نظام السيطرة الاستعماري الاستيطاني العنصري، ومحاولات تصفية الحقوق الوطنية الفلسطينية تحت شعار «صفقة القرن»؛ من أهمية بلورة وتنفيذ إستراتيجية وطنية سياسية وكفاحية موحدة تساعد الشعب الفلسطيني على الاقتراب من تحقيق أهداف كفاحه الوطني التحرري، على أساس التمسك بالأهداف الوطنية الإستراتيجية والمباشرة، إلى جانب تحديد الحلقة المركزية التي يتوجب التركيز عليها كأحد شروط النجاح لاستنهاض الحالة الوطنية والشعبية في مواجهة المخاطر والتحديات، على النحو الآتي:

أولًا: الأهداف الوطنية الإستراتيجية

التمسك بوحدة الشعب الفلسطيني أينما كان، وتجسيد حقوقه التاريخية والوطنية، التي تشمل حقه في العيش في وطنه، وحقه في تقرير مصيره على أرض وطنه، وحق اللاجئين في العودة إلى الديار التي هجروا منها، والتعويض عن تهجيرهم ومعاناتهم، على طريق هزيمة وتفكيك منظومة المشروع الصهيوني الكولونيالي الاستيطاني العنصري، وإنهائه بما يشتمل عليه من امتيازات سياسية جماعية للمستعمِرين.

ثانيًا: الأهداف الوطنية المباشرة

إن التمسك بالرواية والحقوق التاريخية والوطنية لا يتعارض مع وضع برنامج قابل للتحقيق يقوم على الكفاح من أجل تحقيق الاستقلال الوطني والعودة وتقرير المصير، بما في ذلك حق الشعب الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية ذات السيادة وعاصمتها القدس على كامل الأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، استنادًا إلى المعطيات والحقائق وموازين القوى المحلية والعربية والدولية، مع إبقاء الخيارات الفلسطينية مفتوحة على الأهداف الوطنية الإستراتيجية، ودون تجاهل الدفاع عن الحقوق الفردية والجماعية للفلسطينيين أينما تواجدوا في فلسطين التاريخية والشتات، بما في ذلك حق المساواة الفردية والقومية للفلسطينيين في أراضي ٤٨، ومراعاة البرامج والمهمات المناسبة لظروف وخصوصية كل تجمع فلسطيني.

ثالثًا: الحلقة المركزية

إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة الوطنية على أساس رزمة شاملة تتضمن بلورة رؤية وإستراتيجية وشراكة حقيقية وديمقراطية توافقية، بما يخدم إحداث تغيير في موازين القوى على طريق إنجاز المشروع الوطني التحرري.

المهمات المباشرة وآليات إنجاز الحلقة المركزية

يعتبر إنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية أولى المهمات المباشرة للتمكّن من إفشال الخطة الإسرائيلية الأميركية لشطب الحقوق الوطنية الفلسطينية. وقد برهنت التجربة طيلة ١٢ عامًا من الانقسام على فشل المقاربات التي اتبعت لتحقيق المصالحة انطلاقًا من عقلية الهيمنة والإقصاء، ما يعني اعتماد المقاربة القائمة على مبدأ الرزمة الشاملة التي توفر إجابات وحلولًا توافقية لجميع الملفات المتعلقة بإعادة بناء الوحدة على مستوى منظمة التحرير والسلطة.

تشمل الرزمةُ الشاملةُ التوافقَ على البرنامج السياسي الوطني في مرحلة التحرر الوطني (الإستراتيجية السياسية والنضالية)، وهو برنامج يستند إلى القواسم المشتركة دون أن يلغي الخلافات والرؤى المتباينة للفصائل، وكذلك الاتفاق على المرجعيات والمؤسسات الوطنية والشرعية التي تنخرط فيها مختلف القوى المؤمنة بالشراكة السياسية، والملتزمة بقواعد وأهداف العمل الوطني المشترك وبمبدأ الديمقراطية التوافقية، إلى جانب التوافق على البرنامج الذي يفترض أن تتبناه حكومة السلطة، بحيث يمكن أن يتحلى ببعض المرونة في ضوء متطلبات الخروج التدريجي من مسار أوسلو والتزاماته، ولكن تحت مظلة الإستراتيجية الوطنية ومن أجل المساهمة في تحقيق أهدافها.

أولًا: البرنامج السياسي الوطني

يمكن الانطلاق من وثيقة الوفاق الوطني (وثيقة الأسرى) كأساس لحوار فلسطيني شامل للتوافق الوطني على البرنامج السياسي، كأساس لإستراتيجية العمل السياسي والنضالي للمرحلة القادمة، بما يراعي النقاط الآتية:

- الالتزام باستعادة مكانة ودور منظمة التحرير الفلسطينية بصفتها المرجعية العليا والممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده في فلسطين التاريخية والشتات.
- التمسك بالرواية التاريخية وخطاب الحقوق الوطنية والقانونية للشعب الفلسطيني، والانطلاق من الأهداف الوطنية الإستراتيجية والمباشرة المذكورة أعلاه، واستمرار الجهود لاستنفاد فرص الحل القائم على فكرة إقامة الدولة الفلسطينية، من خلال الكفاح لتحقيق الاستقلال الوطني والسيادة الكاملة، باعتبارها حقًا طبيعيًا غير خاضع للتفاوض، وتحظى باعتراف الأمم المتحدة بصفة مراقب، إلى جانب اعتراف الأغلبية الساحقة من دول العالم بها، ولكن مع ضرورة فتح الخيارات الإستراتيجية الأخرى، والتركيز على إحداث تعديل في ميزان القوى يخدم الكفاح الفلسطيني التحرري.
- التركيز على مجابهة الاستعمار الاستيطاني بوصفة الخطر الرئيسي المباشر، وإحباط ما يسمى «صفقة القرن»، وتعزيز الصمود والتواجد البشري في جميع المناطق المهددة بالمخططات الإسرائيلية، والعمل على رفع الحصار عن قطاع غزة ومعالجة مشكلاته.

- الدفاع عن الحقوق الجماعية والفردية لأبناء الشعب الفلسطيني في أراضي ٤٨ في مواجهة سياسة التمييز العنصري، ودعم حق المهجرين في العودة إلى قراهم، والتصدي لمخططات التهجير القسري في النقب والمثلث، وسياسة هدم المنازل، إلى جانب تعزيز الهوية الوطنية في مواجهة محاولات التهويد والأسرلة وتفتيت وحدة النسيج المجتمعي، وكذلك دعم الجهود الرامية لإعادة تشكيل القائمة العربية المشتركة لانتخابات الكنيست وتطويرها باتجاه إعادة بناء وتوحيد المؤسسات الوطنية في الداخل، بدءًا بلجنة المتابعة العليا للجماهير العربية.

- في بلدان اللجوء، يتوجب النهوض بدور منظمة التحرير في حماية ودعم حقوق تجمعات الفلسطينيين في الشتات وتوحيد أطرهم الشعبية، وإعادة بناء الإطار الجامع والقيادة الواحدة والتركيز على ما يوحد الفلسطينيين مع مراعاة خصائص وظروف كل من التجمعات الفلسطينية، والحفاظ على المكاسب وتقليل الخسائر، وإحباط المخططات الإسرائيلية والأميركية التي تسعى لتشجيع التهجير والتوطين وتغيير مكانة وتعريف اللاجئ الفلسطيني وتصفية وكالة الغوث.

- رفض العودة إلى المفاوضات الثنائية برعاية أميركية أو في سياق إقليمي أو غيره، والتمسك بعدم استئناف التفاوض إلا على أساس الالتزام بالحقوق الوطنية الفلسطينية أولًا، وفي إطار مؤتمر دولي ذي صلاحيات كاملة ودور مستمر برعاية الأمم المتحدة، وعلى أساس القانون الدولي، وبهدف تطبيق قرارات الأمم المتحدة وفق جدول زمني محدد وليس إعادة التفاوض بشأنها.

- المقاومة بكافة أشكالها، بما فيها المسلحة، حق وواجب، بما ينسجم مع القانون الدولي، مع مراعاة التوافق الوطني على قرار السلم والحرب والشكل النضالي الأكثر نجاعة في كل مرحلة من جهة، وخصوصيات وأوضاع كل من التجمعات الفلسطينية من جهة أخرى، إضافة إلى إدارتها بشكل يأخذ بعين الاعتبار طبيعة اللحظة السياسية، وما يمكن أن يترتب عليها من انعكاسات على الشعب الفلسطيني وقضيته. وهو ما يتطلب تشكيل مرجعية وطنية لجميع الأجنحة العسكرية من خلال تشكيل جيش وطني خاضع لقرار الشرعية والمؤسسات الوطنية الموحدة، وبما يضمن التزامها بالإستراتيجية السياسية والنضالية المتفق عليها وطنيًا، وعدم تدخلها في أي أمر داخلي أو لصالح الفصيل الذي تنتمي إليه.

- إعادة النظر في شكل السلطة ودورها ووظائفها، ولو بشكل متدرج، والعمل على التحلل من التزاماتها السياسية والاقتصادية والأمنية بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته، بما يتضمن سحب الاعتراف بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني، وإنهاء بروتوكول باريس الاقتصادي الذي يكرس التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، والفصل بين السلطة والمنظمة، والحرص على عدم وجود جميع مؤسسات المنظمة الرئيسية في الأرض المحتلة، وتحويل السلطة إلى أداة من أدوات المنظمة، بوصفها سلطة إدارية وخدمية، ونقل السلطات السياسية إلى المنظمة.

- تختلف هذه العملية عن الدعوات إلى حل السلطة، أو عدم الاكتراث لإمكانية انهيارها، إذ تنطلق من الحاجة إلى سلطة مركزية موحدة تدير شؤون المجتمع الفلسطيني، في حين يؤدي حل أو انهيار السلطة دون وجود

بديل، أو استعادة مكانة ودور منظمة التحرير، سيؤدي إلى فراغ تملأه الفوضى، وتنشأ عنه حالة من الفلتان الأمني وتعددية السلطات ومصادر اتخاذ القرار والصراعات على مراكز القوة والنفوذ، بينما ستكون اليد الطولى لدولة الاحتلال في مجمل التداعيات المترتبة على ذلك.

- لا بد أن يستند أي برنامج سياسي إلى الحقوق الوطنية الفلسطينية والشرعية الدولية (القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة) بوصفها تلبي الحد الأدنى من الحقوق الوطنية، ولا بد أن تكون هي المرجعية الملزمة لأية عملية سياسية محتملة عندما تسمح موازين القوى.
- الدفاع عن حقوق كل تجمع فلسطيني في الوطن والشتات والعمل على معالجة مشكلاته وتلبية احتياجاته اليومية، باعتبار ذلك جزءًا لا يتجزأ من مسيرة الكفاح لتحقيق أهداف المشروع الوطني الجماعي، بما يشمل نضال الفلسطينيين في أراضي ٤٨ ضد التمييز ومن أجل الاعتراف بحقوقهم كأفراد وكأقلية قومية، ونضال الفلسطينيين في الضفة الغربية من أجل التحرر من الاحتلال ونظام الأبارتايد وإزالة المستوطنات وجدار الفصل العنصري، والتطهير العرقي والإثني الجاري في القدس، ونضال الفلسطينيين في قطاع غزة من أجل فك الحصار والترابط مع الضفة، ونضال المخيمات في الشتات ضد الاستفراد الأمني والقوانين التي تحرمهم من الحقوق الإنسانية والاجتماعية – الاقتصادية والمدنية، ومن أجل توفير الخدمات الضرورية، وكذلك نضال الشتات بشكل عام من أجل إحقاق حق العودة إلى فلسطين التاريخية كحق فردي وجماعي. الأمر الذي يعني الربط بين الوطني والديمقراطي، إذ لا يتم التركيز على المسار الوطني العام على حساب التحديات اليومية والمخاطر الوجودية التي تواجهها التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات.
- الدفاع عن قضية اللاجئين في الوطن والشتات باعتبار العودة حقًا غير قابل للمساومة في مواجهة مخططات شطب صفة اللاجئ، والتوطين، وتصفية وكالة الغوث، وهو ما يتطلب وضع خطة للتصدي لمخططات توطين اللاجئين في البلدان التي تستضيفهم، أو تشجيع هجرتهم إلى بلدان أخرى، وتفعيل دور منظمة التحرير في رعاية شؤونهم، وتوحيد اللجان الشعبية في المخيمات، وإجراء انتخابات لتعزيز طابعها التمثيلي المهني وقدرتها على توفير الخدمات للاجئين في الوطن وأماكن اللجوء.
- النأي بالمواقف والسياسات الفلسطينية عن أي من المحاور العربية والإقليمية والدولية، وتحصين الجبهة الفلسطينية من التدخلات الخارجية، مع الدفاع عن حقوق الفلسطينيين في بلدان اللجوء، واستعادة مكانة القضية الفلسطينية بصفتها قضية جامعة، وعليها أن تبقى كذلك دون أن تكون جزءًا من أي محور، وإقامة العلاقات الخارجية على أساس اقتراب الفلسطينيين من أية جهة بقدر اقترابها من القضية الفلسطينية وتوفير الدعم لها بأشكاله المختلفة، وتعزيز هوية ودور مختلف القوى الفلسطينية باعتبارها جزءًا من حركة التحرر الوطني الفلسطينية، بعيدًا عن أي ارتباط تنظيمي أو سياسي مع جهات خارجية.
- إعادة الاعتبار للعلاقات مع الشعوب العربية والإسلامية وقواها الوطنية والديمقراطية والتقدمية، وتفعيل أشكال التضامن الشعبي العربي والإسلامي مع الشعب الفلسطيني وقضيته.

- تفعيل البعد الدولي للقضية الفلسطينية انطلاقًا من استخدام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة لدعم الحقوق الفلسطينية وملاحقة ومحاسبة إسرائيل على جرائمها المستمرة، وتوسيع المقاطعة ومقاومة التطبيع بكافة أشكاله، وتعزيز العلاقات مع الأحزاب والمؤسسات المدنية والحقوقية في مختلف دول العالم، ووضع خطة فعالة لتوسيع تعاطف الرأي العام الدولي مع الشعب الفلسطيني وقضيته. ويستدعي ذلك أيضًا، إعادة تشكيل الخطاب الفلسطيني المستند إلى الرواية التاريخية والحقوق الوطنية، والموجه للأطراف الإقليمية والدولية، بعيدًا عن التهديد اللفظي، وبالاستناد إلى خطوات فعلية، بما يوضح أن الفلسطينيين موحدون في تصميمهم على تحقيق أهدافهم الإستراتيجية، ولن يقبلوا أبدًا بأي بدائل تنتقص من حقوقهم، ولا توجد خيارات أخرى بديلة لوجوب تحمل هذه الأطراف مسؤولياتها في إنهاء الاحتلال والاستيطان والعنصرية وفق قواعد القانون الدولي.

ثانيًا: إعادة بناء التمثيل ومؤسسات منظمة التحرير

- المنظمة هي الإطار الجامع والكيان الوطني التمثيلي الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني أينما وجد، ما يتطلب إعادة بناء مؤسساتها واستعادة مكانتها ودورها بمشاركة الجميع في مختلف هيئاتها.
- التصدي لأي محاولات لخق بدائل أو أطر موازية لمنظمة التحرير بما يؤجج الصراع على الشرعية والتمثيل على مقاس واقع التجزئة والانقسام، والعمل على إنهاء الانقسام وتوحيد مؤسسات السلطة في الضفة والقطاع وعقد مجلس وطني توحيدي في الخارج وفق مبدأ انتخاب أعضائه حيث أمكن والتوافق عليهم حيث يتعذر إجراء الانتخابات، بحيث تضم مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي وتكفل تمثيل الشعب الفلسطيني بمختلف تجمعاته، بعيدًا عن مبدأ المحاصصة الفصائلية، وعلى أساس إعادة تعريف المشروع الوطني وإستراتيجية التحرر الوطني التي سيتفق عليها والاتفاق على أسس الشراكة السياسية.
- يجدر أن تنطلق هذه العملية من أسس موجهة تضمن إعادة بناء وتفعيل مؤسسات المنظمة، والحفاظ على طابعها المدني، وتحرير المنظمة من تواجد جل قياداتها ودوائرها في مناطق تحت منظومات سيطرة الاحتلال، وفي دائرة الاستهداف أو الحصار في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع إعادة النظر في بنية دوائر المنظمة ووظائفها، بما يكفل تفعيل دورها في رعاية شؤون الشعب الفلسطيني في مختلف تجمعاته في الوطن والشتات.
- اعتماد إستراتيجية واضحة تجاه أبناء الشعب الفلسطيني في أراضي ٤٨ تقوم على أن معالجة أوضاعهم ومشكلاتهم ليست شأنًا إسرائيليًا، كما لا ينبغي التعامل معهم بصفتهم مخزونًا احتياطيًا لدعم إستراتيجية فلسطينية تقودها منظمة التحرير دون أن يكونوا جزءًا أصيلًا في بلورتها وتنفيذها. لذلك، فإن تحقيق أهداف الفلسطينيين في أراضي ٤٨ ينبغي أن يكون أحد المكونات الرئيسية للمشروع الوطني التحرري، وأن يكونوا شريكًا أساسيًا في إعادة بنائه، عبر إيجاد آليات تضمن تمثيلهم في عملية صنع القرار الوطني في منظمة

التحرير من خلال لجنة المتابعة العليا، أو أي صيغة ملائمة تتوافق عليها المكونات السياسية والمدنية في الداخل، مع تبني منظمة التحرير لمبدأ تعزيز الروابط المشتركة وبناء الأطر الثقافية والاقتصادية المشتركة بين الفلسطينيين في نطاق فلسطين التاريخية، وبينهم وبين الفلسطينيين في بلدان اللجوء.

- الاتفاق على العقد الاجتماعي (الميثاق الوطني) وفق أسس جديدة تأخذ بعين الاعتبار دروس التجربة الماضية والتطورات المختلفة، ووجوب تنازل الكل للمصالح الوطنية العليا والأهداف المشتركة كمتطلب أساسي من متطلبات إعادة بناء وإحياء المشروع الوطني الفلسطيني وتحقيق الوحدة الوطنية. وهو ما يتطلب تعميق حركة حماس لطابعها الوطني بوصفها جزءًا من الحركة الوطنية الفلسطينية، واستعدادها الفعلي لإنهاء سيطرتها الانفرادية على قطاع غزة، وكذلك تخلص حركة فتح من فكرة وسياسة الهيمنة على المؤسسات الوطنية.

ثالثًا: السلطة الوطنية

- إعادة تصحيح العلاقة بين السلطة ومنظمة التحرير باعتبار الأخيرة المرجعية الوطنية العليا، على أن يشتق برنامج حكومة السلطة من برنامج المنظمة، وأن يخدم عملية الخروج من مسار أوسلو والتزاماته وقيوده، وأن يركز على توفير الخدمات للمواطنين، ومعالجة مشكلاتهم اليومية.
- تشكيل حكومة وحدة وطنية، أو حكومة وفاق وطني، تعتمد برنامجًا سياسيًا اقتصاديًا اجتماعيًا ثقافيًا مشتقًا من ويخدم الإستراتيجية السياسية والنضالية، ويركز على مواجهة وإحباط أهداف المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني بصفته الخطر الداهم والمباشر، وتعزيز الصمود الفلسطيني على مختلف المستويات، ومعالجة المشكلات اليومية وتخفيف التوترات الاجتماعية على أساس الالتزام بمبدأ العدالة الاجتماعية. الأمر الذي يقتضي إعادة النظر في أولويات موازنة السلطة، والتركيز على تنمية ودعم قطاعات الصحة والتعليم والإنتاج الوطني، ومكافحة الفقر والبطالة والفساد والتضخم الوظيفي، ودعم التعليم الجامعي، وتحقيق المساواة وتأمين الحقوق والحريات والحياة الكريمة على أساس المساواة بين الجنسين.
- إعطاء أولوية لرفع الحصار عن قطاع غزة، ومعالجة الأوضاع الكارثية فيه، ووقف الإجراءات العقابية المتخذة ضده من السلطة، وإحباط شتى المخططات التي تستهدف توسيع القطاع عن طريق ضم مساحات من سيناء، أو تعزيز فصله وحده، أو باتجاه ربطه بمصر، أو إقامة «دويلة» فلسطينية شكلية وزائفة دون سيادة، يكون مركزها القطاع، وتشكل مظلة إدارية لنظام حكم ذاتي في المعازل القائمة في بقايا الضفة الغربية، عن طريق اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات للتغلب على واقع الفصل الجغرافي بين قطاع غزة وباقي الوطن الفلسطيني، بما يمكن من تعزيز القدرة الفلسطينية على إحباط «خطة ترامب» وكسر الحصار عن القطاع.
- الالتزام بما تقرره القيادة السياسية بشأن إعادة النظر في شكل السلطة ووظائفها والتزاماتها، ولو بشكل متدرج، والعمل بموجب خطة محددة لإعادة صياغة العلاقة مع دولة الاحتلال على أساس التحلل من الالتزامات السياسية والاقتصادية والأمنية بموجب اتفاق أوسلو وملحقاته. كما يتوجب إعادة بناء مؤسسات

السلطة على أسس مهنية ووطنية بعيدًا عن الحزبية والفصائلية، ووفق مقتضيات إعادة تحديد العلاقة مع سلطة الاحتلال، على أن تنقل الصلاحيات السياسية من السلطة إلى المنظمة، بما في ذلك المسؤولية عن السياسة الخارجية والسفارات.

- الانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية لدولة الاحتلال، من خلال تبني نموذج يعتبر التنمية وسيلة لإدراك الحقوق والحريات وتقرير المصير، ويحدد المسار الوطني للخيارات الاقتصادية لتعزيز الصمود والتحرر الواعي والتدريجي من التبعية والاتكالية والريعية ومواجهة النموذج الاقتصادي الليبرالي. وهو ما يتطلب اعتماد اقتصاد الصمود المقاوم الذي يتمحور حول إستراتيجية الاعتماد على الذات استهلاكًا وإنتاجًا، الأمر الذي يعني إحداث تحولات هيكلية في أنماط الاستهلاك والاستثمار وطريقة تخصيص الموارد وكيفية استغلالها.
- العمل وفق مبدأ التجاور بين السلطة والمقاومة وفق أسس ومبادئ ناظمة لهذه العلاقة تحددها القيادة الواحدة في ضوء متطلبات وأهداف الإستراتيجية السياسية والنضالية الموحدة للمرحلة القادمة.
- إيلاء اهتمام خاص لوضع وتنفيذ برنامج عمل موجّه لتعزيز الصمود على كافة المستويات، وبخاصة في مدينة القدس، وينطلق من أن إنجاز وحدة وطنية بالقدس مهمة سياسية ومجتمعية وتعليمية واقتصادية ملحة وعاجلة في ظل غياب مرجعية وعنوان فلسطيني موحد، وتزايد التهديدات والأخطار، ونضج الأوضاع في القدس لتشكيل قيادة وطنية ميدانية.
- اعتماد خطة لمواجهة التحرك الإسرائيلي الأميركي لدفع مزيد من الدول لنقل سفاراتها إلى القدس أسوة بالولايات المتحدة، من خلال إعادة التأكيد على مواقف القمم العربية بقطع العلاقات مع أي دولة تُقْدِم على ذلك، والتأثير على مواقف الدول التي تنحاز لصالح دعم سياسة الاحتلال فيما يتعلق بالموقف من مكانة القدس أو غيرها، عن طريق فتح موضوع مساءلة وملاحقة الدول التي قد تدعم أو تساند دولة الاحتلال خلافًا لأحكام القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.
- التركيز في برامج الحكومة على توفير مقومات تطوير وتوسيع المقاومة الشعبية والمقاطعة ومكافحة التطبيع بمختلف أشكاله.
- تشكيل لجنة مختصة تتولى الإشراف على عملية إعادة توحيد وهيكلة ودمج المؤسسات المدنية (الوزارات) في الضفة الغربية وقطاع غزة، على أسس ومعايير مهنية محددة تستجيب للاحتياجات والأولويات.
- وضع خطة لإعادة توحيد الأجهزة الأمنية وهيكلتها ودمجها على أسس مهنية بعيدًا عن الفصائلية والحزبية، وانطلاقًا من الحد من تضخمها والعبء الذي تضيفه على الموازنة على حساب قطاعات حيوية كالتعليم والصحة والزراعة والثقافة ودعم الإنتاج الوطني. وتبدأ الخطة بإعادة بناء جهاز الشرطة بالضفة والقطاع، واعتماد قانون عصري بحيث يكون جهازًا مدنيًا وطنيًا مهنيًا. كما ينبغي إعطاء أولوية لمعالجة مشكلة

المعابر، وبخاصة معبر رفح، بإشراف الحكومة.

- التصدي للمساعي الإسرائيلية لإعادة تشكيل هياكل ووظائف السلطة، بما في ذلك مخططات توسيع دور ما يسمى «الإدارة المدنية» وسحب المزيد من الصلاحيات من السلطة، أو الاستعداد لليوم التالي لسيناريو انهيار مؤسسات السلطة بفعل حملات الضغط والابتزاز الإسرائيلية والأميركية، بما في ذلك رعاية وتشجيع بروز كيانات محلية متعاونة مع الاحتلال على شاكلة «روابط القرى». وهو ما يتطلب وضع خطة (ب) تأخذ بعين الاعتبار مختلف السيناريوهات في ضوء اتجاهات تطور الصراع، بما في ذلك دراسة توسيع الإدارة اللامركزية على المستويات المحلية الدنيا من خلال إنشاء مجالس/لجان أحياء في المدن والبلدات والقرى في كل محافظة، توكل إليها مهمات تنظيم تقديم الخدمات لسكان هذه الأحياء في مختلف القطاعات، وبخاصة التعليم والصحة والتموين، إلى جانب خدمات الهيئات المحلية (البلديات والمجالس القروية)، فضلًا عن تشكيل لجان لحفظ النظام العام وللحراسة في حالات التعرض لمخاطر الاعتداء من قوات الاحتلال والمستوطنين، بحيث تضم منتسبين للمؤسسة الأمنية ومتطوعين من سكان الأحياء.
- ضمان الحريات وحقوق الإنسان ووقف عمليات الاعتقال والملاحقة على خلفية الانتماء السياسي أو التعبير عن الرأي، ومكافحة الفساد من خلال استخدام كافة الأدوات التي يتيحها القانون.
- إنهاء حالة الانقسام القائمة في السلطة القضائية، بشقيها القضاء والنيابة العامة، وإعادة الوحدة واللحمة لها كسلطة ثالثة مستقلة. وكذلك الاهتمام بالمصالحة المجتمعية، واعتماد منهج العدالة الانتقالية.
- العمل على تدويل قضية الأسرى في سجون الاحتلال، برفعها إلى مختلف المحافل الدولية بما يكفل وقف الإجراءات التعسفية الإسرائيلية بحق الأسرى، وإنهاء الاعتقال الإداري، والإفراج عن الأسيرات والأطفال، على طريق تحرير جميع الأسرى.
- التحضير للانتخابات العامة، وفق مبدأ التمثيل النسبي، على أن تجرى الانتخابات الرئاسية والتشريعية بعد إنهاء الانقسام وتوحيد المؤسسات والاتفاق على برنامج القواسم الوطنية المشتركة، والتعامل مع الانتخابات بصفتها عملية صراع مع الاحتلال ومحطة لتعزيز الوحدة وليس لحسم صراعات داخلية. وينبغي ضمان مشاركة القوى والفصائل في الحكومة وفق حجومها في نتائج الانتخابات، بما يعزز طابع العمل الوطني الجبهوي، بصرف النظر عن نتائج الانتخابات.
- اعتماد مبدأ إجراء انتخابات دورية منتظمة للمجالس المحلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وكذلك إجراء انتخابات موحدة لجميع الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، وبما يضمن ترسيخ إجراء الانتخابات لتجديد خلايا المجتمع والقيادات بشكل دوري ومنتظم.

لا يتجاهل هذا التقرير حجم الصعوبات والعقبات التي تعترض تنفيذ المهمات المباشرة وآليات إنجاز الحلقة المركزية، في ضوء حجم المخاطر التي تهدد الشعب الفلسطيني وقضيته من جهة، وسمات الوضع الفلسطيني

الواردة أعلاه في الإجابة عن سؤال «أين يقف الفلسطينيون اليوم» من جهة أخرى. ورغم حجم الصعوبات، بما في ذلك التدخلات والضغوط التي سيتم تفعيلها لإحباط أي جهود لاستنهاض الحالة الوطنية والشعبية الفلسطينية، غير أن النجاح في إنجاز المهمات المباشرة الخاصة بالحلقة المركزية وفق خطة تدريجية تراكم الإنجاز تلو الآخر، سيكون بمنزلة حدث مؤسس في مسار الكفاح الوطني، يضع الحالة الفلسطينية أمام نقطة تحول باتجاه استعادة إطار الصراع التحرري في مواجهة نظام السيطرة الاستعمارية الاستيطانية.

لذلك، فإن الإنجاز التراكمي بحد ذاته مرهون إلى حد بعيد بالتحليل الصائب لميزان القوى بأبعاده المتعلقة بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي اليومي، وكذلك العوامل العربية والإقليمية والدولية ذات التأثير في دعم أو إضعاف قدرة الفلسطينيين على تحقيق أهدافهم. وهو ما يستدعي مراعاة أن المبدأ الأساسي الذي يوجه عملية تخطيط وسائل التنفيذ فيما يتعلق بكل من المهمات المذكورة أعلاه يرتبط بالقدرة أكثر منه بالرغبة، أي بتحليل التوزيع النسبي للقوة الذي يتحكم بالقدرة على تحويل السيناريو المفضل إلى خيار ذي أهداف واقعية قابلة للتحقيق في كل مرحلة.

في هذا السياق، ثمة عامل حاسم يتعلق بعدم تجاهل المتطلبات التي تساعد على تحويل ما هو مرغوب إلى واقع، لأن هذا التجاهل يعني التسليم بالأمر الواقع بدلًا من العمل على تغييره، وهذا العامل الحاسم في اللحظة الراهنة يتمثل في إنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية باعتباره المتطلب الأول والشرط الأساسي لبناء القدرة على تبني إستراتيجية قادرة على إحداث تغيير تراكمي في ميزان القوى. لذلك، فإن جزءًا من المهمات المباشرة يندرج ضمن إستراتيجيات التغيير، التي تتطلب بناء القدرة على تحقيق الأهداف، وفي مقدمتها إنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الإستراتيجية والبرنامج الوطني الواحد.

في هذا الإطار، يعتمد تحليل التوزيع النسبي للقوة على التشخيص الدقيق للأفضليات التي ينطوي عليها لصالح كل من الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي في كل مرحلة، وبضمنها عناصر القوة المتاحة والكامنة لدى الطرف الأضعف، وعناصر الضعف لدى الطرف الأقوى، حتى في ظل اختلال المحصلة العامة لميزان القوى لصالح القوة القائمة بالاحتلال. ومن هذه العناصر صمود الشعب الفلسطيني واستمراره في تطوير أشكال مقاومته وعدالة قضيته وتفوقها الأخلاقي، إلى جانب مكانتها في معادلة تحقيق الاستقرار والسلم والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي.

وهو ما يتطلب عدم التعامل مع مفهوم ميزان القوى باعتباره ثابتًا غير متحول، أو أن مجمل عناصره مع تكلفة كل منها تميل لصالح طرف بعينه، ما يفرض على التفكير الإستراتيجي الفلسطيني أن يدرس بعناية ما يمكن فعله أو عدم فعله في لحظة معينة بالمقارنة مع ما يمكن لإسرائيل أن تفعله أو لا تفعله، وكذلك تأثير أطراف إقليمية ودولية على قدرات كل من الطرفين في كل اللحظة، وبما يراعي تخطيط مراحل ووسائل تنفيذ المهمات المباشرة المعادلة الآتية: خسائر وتضحيات فلسطينية أقل وإنجازات أكبر، مقابل رفع كلفة الثمن الذي يتكبده النظام الاستعماري الاستيطاني على مختلف المستويات.

مهمات عاجلة

إن التركيز على توفير متطلبات إنجاز مهمات الحلقة المركزية لا ينبغي أن يتجاهل تعزيز مساحات العمل الفلسطيني المشترك في مواجهة المخاطر والتحديات المتعاظمة حتى في ظل الانقسام، وهو ما يتطلب التحرك العاجل لوضع برنامج عمل مباشر يتم تنفيذه بالتزامن والتوازي مع الخطوات المطلوبة لإنهاء الانقسام وإعادة بناء الوحدة الوطنية، وبما يُشكل رافعة لدفع هذه العملية إلى الأمام.

ولتحقيق ذلك، يتوجب الدعوة إلى عقد اجتماع فوري بمشاركة قادة جميع القوى السياسية، وممثلين عن المرأة والشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ للتوافق على برنامج عمل مشترك مباشر في مواجهة التحديات والمخاطر التي تتعرض لها القضية الفلسطينية وتهدد الشعب الفلسطيني، لا سيما «صفقة القرن»، ومخططات تعميق الاحتلال والاستيطان والضم، تشمل:

- وضع خطة شاملة تتكامل في أدوار المنظمة والسلطة والقوى الوطنية والمجتمع المدني والقطاع الخاص؛ لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني على أرض وطنه في مواجهة مخططات تعميق الاستعمار الاستيطاني، بوصفه الخطر الرئيسي الراهن، إضافة إلى السياسات العنصرية والتهجير القسري، والحصار المفروض على قطاع غزة، بما يشمل توفير حلول عاجلة للأزمة الاقتصادية والمالية المتفاقمة، ودعم الصمود الفلسطيني في المناطق المهددة بالاستيطان والجدار في الضفة، ومجابهة سياسات التهجير القسري والمصادرة وهدم المنازل في النقب والمثلث وغيرها من مناطق ٤٨، إلى جانب فرض وقائع فلسطينية في مواجهة سياسة الأمر الواقع الإسرائيلي عبر التخطيط البديل، وخطط إسكان، وتفويض المياه، والبنى تحتية، ودعم الزراعة، ومحاولات تعزيز التحكم الفلسطيني بالموارد الطبيعية ... إلخ.
- الالتزام الجماعي بالتصدي لمخططات الفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، من خلال الإعلان بشكل واضح ضمن وثيقة/ميثاق شرف، وبشكل غير قابل للتأويل، من كل أطراف القوى السياسية والنقابية والمدنية الفلسطينية بأن العلاقة بين الضفة الغربية، بما فيها القدس، وقطاع غزة هي علاقة تاريخية قانونية سياسية لا يمكن فصمها أو إنهاؤها، بحيث تكون هذه الوثيقة فوق دستورية، وخارج إطار أية مفاوضات أو نزاعات، وغير قابلة للتصرف بها، ويمكن تزكيتها شعبيًا عبر حملة تواقيع شعبية.
- معالجة المشكلات الناجمة عن العدوان والحصار المستمر على قطاع غزة، وتوفير الاحتياجات اليومية للمواطنين الفلسطينيين، والتصدي لأي محاولات لتكريس انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، والعمل المشترك لتطوير وتعميم نموذج مسيرات العودة الكبرى، وتطوير وتعزيز تجربة غرفة العمليات المشتركة، وبذل كل الجهود من أجل وقف الاعتداءات الإسرائيلية على القطاع.
- وفي هذا السياق، فإن معالجة المسائل الإنسانية الملحة في قطاع غزة قضية لا تقبل التأجيل، أو ربط معالجتها بقضايا أخرى كبرى يحتاج تحقيقها إلى وقت طويل، الأمر الذي يتطلب وضع خطة عاجلة لتحسين

الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القطاع، ومعالجة المشكلات المتفاقمة في مجالات الكهرباء والطاقة والصحة والمياه والصرف الصحي والبنية التحتية، وإلغاء أي إجراءات أو عقوبات على أساس التمييز الجغرافي بين قطاع غزة والضفة الغربية، أو كوسيلة لتحقيق اغراض سياسية.

- استنهاض وتفعيل المقاومة الوطنية، وبخاصة المقاومة الشعبية ضد الاحتلال والاستيطان، وبخاصة في القدس، والارتقاء بها الى مستوى الانتفاضة الشعبية الشاملة وتوفير مستلزمات تأطيرها وتوجيهها على المستويات القيادية والمحلية، على أساس التوافق على خطة لتنظيم الفعل الشعبي وقطع الطريق على أية محاولة للدفع باتجاه الفوضى والفلتان الأمني.
- ويتوجب أن تنطلق هذه الخطة من التمسك باعتبار المقاومة بكافة أشكالها، بما فيها المقاومة المسلحة، حقًا طبيعيًا للشعب الفلسطيني يكفله القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، وصيانة سلاح المقاومة في مواجهة مخططات نزعه، على أن يتم التوافق على أشكال المقاومة وتوقيت ممارستها بما يخدم الأهداف الوطنية، ويراعي خصائص وظروف كل من التجمعات الفلسطينية في الوطن والشتات.
- إنهاء حالة الاحتقان الداخلي ووقف حملات التحريض والاتهامات المتبادلة بين طرفي الانقسام، والالتزام بضمان الحريات وحقوق الإنسان ووقف عمليات الاعتقال والملاحقة على خلفية الانتماء السياسي أو التعبير عن الرأي، ومكافحة الفساد من خلال استخدام كافة الأدوات التي يتيحها القانون.
- توسيع مجالات العمل المشترك من الأسفل إلى الأعلى، بما يعزز وحدة النسيج المجتمعي، والتشبيك بين الأطر الجماهيرية والقطاعية، ويرفد الجهود الرامية لإعادة بناء الوحدة بنماذج وحدوية يمكن البناء عليها. ويشمل ذلك دعم التوافق على مبادرات موجهة لإعادة توحيد الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية، والحفاظ على إجراء الانتخابات للهيئات المحليات (البلديات) بصورة منتظمة ودورية في الضفة، وإجرائها في القطاع، والعمل على توحيد اللجان الشعبية في المخيمات داخل الوطن والشتات، وتوحيد الاتحادات والأطر الفاعلة في أوساط الجاليات الفلسطينية في الشتات، وتشجيع المبادرات المشتركة بين القطاع الخاص في الضفة والقطاع وأراضي ٤٨، وكذلك دعم التشبيك في المجالات الثقافية والاجتماعية بين مختلف التجمعات الفلسطينية في فلسطين التاريخية وبلدان اللجوء.
- دعم كفاح الشعب الفلسطيني في أراضي ٤٨، وتشجيع الجهود الرامية لإعادة تشكيل القائمة العربية المشتركة، وإعادة بناء وتوحيد المؤسسات الوطنية ومرجعياتها في الداخل.
- توفير الحماية للتجمعات الفلسطينية في مخيمات اللجوء وبلدان الشتات الأخرى، والدفاع عن حقوقها، ومعالجة مشكلاتها وهمومها، والتصدي لمخططات التوطين والتهجير، والشروع الفوري في مبادرات لتوحيد الجاليات الفلسطينية وأطرها التمثيلية في الشتات.
- توسيع حركة التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني، ودعم وتطوير حركة المقاطعة الدولية لإسرائيل وفرض

العقوبات عليها وسحب الاستثمارات منها، وتبني المقاطعة ورفض التطبيع، وتشجيع المنتجات الوطنية كسياسة فلسطينية على المستوى الوطني.

- العمل على استعادة مكانة القضية الفلسطينية على رأس سلم أولويات العمل العربي المشترك، انطلاقًا من سياسة فلسطينية نشطة في إطار العلاقات الثنائية مع الدول العربية وداخل الجامعة العربية، تركز على مخاطر المخططات الإسرائيلية و«صفقة القرن» والتطبيع مع دولة الاحتلال تحت شعارات «السلام الاقتصادي»، وتسعى لتوفير العمق العربي الداعم، سياسيًا ومعنويًا وماديًا، لصمود الشعب الفلسطيني، ولإستراتيجيات الكفاح الوطني ضد الاحتلال والعنصرية.